رأي القدس

محاكمة صدام وفصولها المخجلة

■ تتحول محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ورفاقه الى «مهزلة» بسبب سوء الاجراءات القضائية، وخروج القضاة عن القواعد المألوفة، وتجاوز الادعاء العام لأبسط مهام وظيفته.

بالامس بلغت المهازل ذروتها عندما اقدم القاضي الجديد محمد العريبي على طرد الرئيس العراقي بطريقة عصبية نزقة، تكشف مدى جهله بالقضاء، وخروجه على كل الاعراف والتقاليد المتبعة في محاكمة تعتبر واحدة من اهم المحاكمات في التاريخ الحديث على مستوى العالم بأسره.

الحكومة العراقية التي باتت تغير القضاة في هذه المحكمة بصورة ملفتة للنظر، اثبتت بابعادها للقاضي السابق عبد الله العامري، انها لا تريد محاكمة عادلة، وانما اصدار احكام متفق عليها مسبقا، على ان تتحول المداولات الى مجرد مسرحية، الهدف منها الحاق اكبر قدر ممكن من الاهانات بالمتهمين.

القاضي العامري جرى عزله من منصبه، لانه قال للرئيس العراقي انه لم يكن ديكتاتورا، وانما الذين كانوا من حوله هم الذين جعلوه كذلك، وذلك في تأكيد من جانبه على ما قاله الرئيس صدام من انه لو كان ديكتاتوراً لما استطاع احد الشهود في المحكمة، وهو من عامة الاكراد، مقابلته في مكتبه لطرح شكواه.

وبغض النظر عن صوابية او عدم صوابية كلام القاضي العامري، فانه ما كان يجب على الحكومة اصدار قرار بعزله من موقعه، وهو الذي لم يتسلمه الا منذ بضعة اسابيع فقط.

القاضي الجديد العريبي فقد اعصابه، وخرج عن طوره عندما ذكر الرئيس صدام ان والده كان يعمل مخبراً لدى قوات الامن الحكومية قبل الغزو الامريكي للعراق، فأخذ يصرخ بطريقة هستيرية مطالبا باخراجه من قاعة المحكمة.

الحكمة والتعقل والصبر، هي من الخصال الرئيسية التي يجب ان يتحلى بها القضاة في المحاكم عامة، وهذه المحكمة على وجه الخصوص، فالذي يمثل امامها رئيس دولة جرت الاطاحة به من قبل قوات امريكية غازية محتلة، قتلت اكثر من مئة الف شخص من ابناء العراق، اي انه لم تتم الاطاحة به من خلال ثورة شعبية او انقلاب عسكري. وكان من المفترض ان يضع القاضي مثل هذه الامور في عين الاعتبار، وهو يجلس على هذا المقعد ويتولى هذه المسؤولية القضائية الكبيرة والفريدة من نوعها.

القاضي الجديد اراد ان يثبت هيبته من خلال الصراخ الهستيري، وطرد الرئيس العراقي بطريقة مسرحية مفتعلة، فخسر هذه الهيبة منذ الجلسة الاولى، واثبت انه هاو ومبتدىء في وظيفته، وليس اهلاً للموقع لانه اكبر منه ومن قدراته بكثير.

هناك فرق كبير بين الصرامة والخروج عن قواعد القانون والاخلاق، ويبدو ان القاضي الجديد السيد العريبي يخلط بين هيبته الشخصية والقواعد القانونية، بهدف تمييز نفسه عن القاضي السابق، على امل ان يثبت لرؤسائه الامريكان خاصة، انه جدير بالموقع الجديد، وقد يكون نجح في ذلك، ولكنه قطعا خسر احترام الكثيرين، عندما ظهر بمظهر الشخص الاغر المنفعل الذي يضيق صدره باي كلام لا يروق له.

منذ البداية شككنا في هذه الصحيفة، وغيرنا الكثيرون، بمدى صلاحية هذه المحكمة للقيام بهذه المهمة، وشددنا كثيرا على افتقارها لشروط المحاكمة العادلة، وطالبنا بنقلها الى دولة محايدة لتوفير الحماية لفريق الدفاع والشهود، بعد ان جرى اغتيال اربعة من فريق الدفاع، وتعرض العديد من الشهود للاهانات والمعاملة السيئة.

ان هذه المحاكمة، وما تكشف عنه يوميا من مهازل، تعيد التأكيد مجددا على غياب الديمقراطية، والقضاء المستقل، والعدالة في عراق الاحتلال الذي ارادته امريكا غير ذلك. ومن المفارقة ان محاكمات رجالات نظام الرئيس صدام بينت عكس ما تريده الولايات المتحدة، والمنضوون تحت مشروعها الاحتلالي لبلدهم، عندما اثبتت ان محاكمات جرت فعلا للمتهمين في حادث اغتيال الدجيل، وان بعضهم حصل على البراءة والتعويض، وان احد الشهود قابل الرئيس فعلا لنقل مظالمه اليه.

الشيخ يوسف القرضاوي: حارس ميراث الإصلاحية الإسلامية

د. بشير موسى نافع *

■ أقام عدد من تلاميذ وأصدقاء ومحبي الأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي في الاسبوع الماضي احتفالية صغيرة بمدينة الدوحة بمناسبة بلوغ الشيخ عامه الثمانين. وبالرغم من ان الاحتفاليات المرتبطة بفارقة زمنية ما قد تثير أسئلة فلسفية حول ما ان كانت هناك دلالة ما للفصل بين ما هو قبل وما هو بعد الزمن المتعين، فإن مما لاشك فيه ان المسلمين عامة، والمسلمين العرب على وجه الخصوص، تأخروا كثيراً في تكريم الأستاذ الشيخ الذي يعتبر وبحق أحد أهم العلماء العرب المسلمين على الإطلاق خلال نصف القرن الماضي.

كنت طالباً في المرحلة الجامعية الأولى بالقاهرة عندما شهدت الشيخ القرضاوي يدافع عن رسالته للدكتوراه (التي كان قد تأخر تقديمها بسبب ظروف السياسة المصرية) في قاعة الشيخ محمد عبده بالأزهر الشريف. وأتيح لي بعد ذلك قراءة عدد كبير من كتب ومقالات الشيخ، أو الاستماع إليه متحدثاً في بعض المؤتمرات. ولكنني لم أبدأ بدراسة أعماله دراسة علمية إلا منذ سنوات قليلة، ضمن اهتمامي المتزايد بتاريخ السلفية الإسلامية والإصلاحيين الإسلاميين العرب. الشيخ القرضاوي هو بالطبع أكثر العلماء المسلمين المعاصرين تأثيراً وشعبية؛ ولكنني أدركت عندما أعدت قراءة كتابه الهام «الحلال والحرام في الإسلام» قراءة متفحصة (وهو أول أعمال الأستاذ الشيخ) أنه امتلك منذ بداية حياته العلمائية ليس علم وأدوات المجتهد وحسب، بل وشجاعته أيضاً. هذا آخر الحاملين الكبار لراية الإصلاحية الإسلامية الحديثة، حارس ميراثها، ومن استطاع بجهد شخصي بحت في أغلب الأحيان ان يخرجها إلى الفضاء الواسع لجماهير المسلمين العاديين. وهذا هو أحد الشهود الكبار على تحولات الفقه والسياسة والفكر خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

ولد يوسف القرضاوي بقرية قرب مدينة المحلة في قلب الدلتا المصرية عام 1926. ونظراً لوفاة والده وهو طفل صغير، ثم وفاة والدته وهو في سن الرابعة عشرة، فقد انتقل إلى رعاية عمه وخالاته وجدته. العائلة العربية المصرية هي أصلاً عائلة ممتدة، ولكن هذا الظرف الخاص ولد لدى القرضاوي إحساساً مبكراً بالانتماء إلى الجماعة الكبيرة، التي أصبحت فيما بعد الجماعة/ الأمة. انتقل القرضاوي إلى القاهرة للدراسة في الأزهر (الذي تخرج فيه بشهادة العالمية عام 1954) في فترة انتقالية من تاريخ مصر الحديث، فترة الانهيار المتسارع للنظام الملكي، صعود حركة الإخوان المسلمين، وقيام ثورة يوليو 1952. ويشير القرضاوي في مذكراته إلى انه درج على إلقاء الدروس في مسجد قريته في فترات العطلة الدراسية، وانه نسج في دروسه الفقهية نهج الشيخ سيد سابق في كتابه الشهير «فقه السنة»، الذي بدأ في الصدور بمقدمة كتبها حسن البنا في 1945، والشيخ محمود خطاب السبكي (مؤسس الجمعية الشرعية) في كتابه «الدين الخالص». ولأن هذين الكتابين يعتبران من النصوص الفقهية السلفية الحديثة، التي تركت أثراً كبيراً على ثقافة المدن العربية ـ الإسلامية الكبرى، فلا بد من إشارة مختصرة إلى التاريخ الحافل للتيار السلفي الإصلاحي خلال الحقبة الإسلامية الحديثة.

إن كان ابن تيمية يمثل المرجعية الرئيسية للمدرسة السلفية الإسلامية فربما تجدر الإشارة إلى ان مشروع ابن تيمية الإصلاحي لم ينتصر في حياته، نظراً للصعود الهائل لسلطة المذاهب الفقهية والطرق الصوفية منذ القرن الرابع عشر الميلادي؛ بل وانتشار التصوف السريع في أوساط العلماء في الحواضر الإسلامية الرئيسية من فاس إلى دلهي. لم تبدأ حركة الإحياء السلفي من جديد وإعادة الاعتبار لابن تيمية إلا في القرن السابع عشر، وذلك في دوائر علماء متصوفة مجددين حاولوا مواجهة الشطط الصوفي السلوكي والفلسفي، من أمثال الهروي والكوراني. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، برز اتجاهان رئيسيان في حركة الإحياء السلفي تلك: الأول، مثلته مدرسة الشيخ محمد عبد الوهاب، الذي قدم رؤية متشددة لأسس الاعتقاد والسلوك الإسلاميين؛ والثاني، مثله عدد كبير من علماء دلهي وبغداد ودمشق والقاهرة وتونس والجزائر، الذين تبنوا رؤية أكثر تعقيداً، دعت إلى تجاوز التعصب المذهبي، العودة إلى القرآن والسنة، الدعوة إلى الاجتهاد، ومحاولة الاستجابة للتحدي الغربي المتصاعد. ليس هذا مجال البحث في الاختلافات بين الاتجاهين، ولكن من الضروري، ربما، الإشارة إلى ان حركة الإحياء السلفي كانت حركة معارضة، ثقافياً وسياسياً، للوضع القائم المتمثل في تحالف السلطنة العثمانية مع مؤسسة العلماء التقليدية ذات التوجه المذهبي، الصوفي، الأشعري. وبالرغم من بروز علماء كبار، كعبده ورشيد رضا ونعمان ومحمود شكري الالوسي وجمال الدين القاسمي والجزائري، على رأس التيار السلفي الإصلاحي، إلا ان هذا التيار ظل يمثل معسكر الأقلية في المجتمعات الإسلامية وفي دوائر العلماء.

بانهيار الدولة العثمانية، وعجز مؤسسة العلماء التقليدية عن الوقوف أمام رياح التحديث الهائلة، من ناحية، وسيطرة الدولة الحديثة على مساحات متسعة من الفضاء الاجتماعي العلمائي، من ناحية أخرى، شهدت البلاد الإسلامية، ومصر على وجه الخصوص، متغيرين رئيسيين. تمثل الأول في صعود العناصر الإسلامية غير العلمائية للتحدث باسم الإسلام، وقيادتها للقوى الإسلامية السياسية. وتمثل الثاني في ازدياد نفوذ التيار السلفي الإصلاحي، بل واحتلاله مواقع متقدمة داخل مؤسسة العلماء نفسها. ولم يكن غريباً أن يكون هناك تداخل كبير بين الظاهرتين: القوى الإسلامية السياسية والعلماء السلفيين الإصلاحيين. برزت مجلتا «المنار» لرشيد رضا و«الفتح» لمحب الدين الخطيب، على سبيل المثال، باعتبارهما أكثر الدوريات الإسلامية تأثيراً؛ وما ان حل عقد الثلاثينات حتى احتل تلاميذ عبده، مثل الشيخ مصطفى المراغي والشيخ مصطفى عبد الرازق، موقع شيخ الأزهر. وكان البنا تتلمذ على رشيد رضا وارتبط بعلاقة وثيقة بمحب الدين الخطيب. وعندما قرر ورثة رضا تسليم «المنار» لحسن البنا لإعادة إصدارها، كتب شيخ الأزهر المراغي مقدمة أول أعداد الإصدار الجديد، مثنياً على صديقه الراحل وعلى رئيس التحرير الجديد. إلى هذه السلسلة الطويلة، بالغة الثراء والحيوية، ينتمي يوسف القرضاوي، وفي سياق هذه السلسلة ينبغي فهم ارتباطه المبكر بحركة الإخوان المسلمين.

يشير القرضاوي في مذكراته إلى استغراب أهل قريته تجنبه الخلافات المذهبية الفقهية في دروسه، وهم الذين اعتادوا دروس الفقه على المذهب الشافعي. وليس من الواضح، لي على الأقل، إن كان الطالب الأزهري آنذاك قد عقد العزم، وبوعي كامل، على الانحياز لميراث السلفية الإصلاحية. ولكن المؤكد، على أية حال، ان هذا الانحياز سيصبح واضحاً تماماً خلال السنوات القليلة التي تلت تخرجه. فقد ارتبط القرضاوي منذ مطلع حياته العلمائية بدوائر الإصلاح والتجديد في الأزهر، التي قادها في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت، والدكتور محمد البهي، أحد أهم العقول التي عرفها الأزهر في النصف الثاني من القرن العشرين. ويذكر الشيخ القرضاوي ان الشيخ شلتوت ود. البهي هما من شجعه على وضع كتابه الشهير «الحلال والحرام». كما سيد سابق في «فقه السنة»، يتجنب القرضاوي في «الحلال والحرام» الجدل الفقهي، يقدم النص الإسلامي المؤسس على التراكم الفقهي المذهبي، وينزع نزعة اجتهادية واضحة، بدون ان يفقد احترامه البالغ للموروث الفقهي والأصولي (كما هو حال السلفية الراديكالية). وبخلاف «فقه السنة»، الذي يستهدف التعامل مع المسائل الفقهية التقليدية في إطار واضح وبعيد عن التعقيد، يعالج «الحلال والحرام» ما استجد من قضايا في معاش المجتمع المسلم الحديث، مثل اللباس والموسيقى والفنون المرئية ... إلخ، محاولاً إعادة تعريف الحد الفاصل بين الحلال والحرام وتوكيد موقع المرجعية الإسلامية في الحياة الإسلامية الحديثة.

بعد تعرضه للعديد من حوادث الاعتقال خلال حقبة التأزم الطويلة بين النظام الجمهوري والإخوان المسلمين، غادر القرضاوي مصر إلى قطر في 1961، حيث سيبدأ مرحلة جديدة من حياته الفكرية والتعليمية والدعوية. لذلك، لم يشهد القرضاوي مرحلة تطبيق قانون 1961 المثير للجدل والمتعلق بإصلاح الأزهر، ولم يكن طرفاً في أوسع عملية تغيير شهدها الأزهر في تاريخه كله. ولكنني عندما سألته هاتفياً قبل أربع سنوات، أثناء إعدادي دراسة حول فتوى له، إن كان يؤيد عملية إصلاح الأزهر، أجابني بلا تردد أنه يؤيدها بالفعل وأنه يرى فيها تطوراً إيجابياً، بالرغم من ان عملية الإصلاح تلك ارتبطت بالعهد الناصري الذي تسبب في اغتراب الشيخ عن موطنه الأول حتى مطلع السبعينات.

في 1973، أسس الشيخ القرضاوي كلية الشريعة بجامعة قطر، وظل عميدًا لها حتى 1990، وإلى جانب عضويته في العديد من مراكز الدراسات والمجامع الفقهية، يرأس الشيخ القرضاوي الآن مركز أبحاث السنة والسيرة بالدوحة. ولكن أحداً لا يجب، على الصعيد المؤسساتي، ان يغفل دوره في تأسيس المجلس الأوروبي للإفتاء في 1997، وقيادته للمجلس حتى الآن، كما دوره في تأسيس وقيادة الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين منذ عامين وحتى الآن. وليس هناك من شك في ضرورة المتابعة الدائمة لأعمال هاتين المؤسستين لكل المهتمين بفهم توجهات وقضايا الإسلام المعاصر. ولقد نشر الشيخ القرضاوي منذ «الحلال والحرام» عشرات الكتب ومجموعات المقالات، المتعلقة بالفقه والقرآن والحديث والسنة، كما بقضايا الفكر والثقافة الإسلامية المعاصرة. وتعتبر مجموعة فتاويه مصدراً هاماً لدراسة التوجه الاجتهادي والوعي العميق بالزمن والسياق التاريخي ومتغيرات الاجتماع لدى الإصلاحية الإسلامية بعد أكثر من قرن على نهوضها. أما كتابه «كيف نتعامل مع السنة النبوية؟» فيقف على ذات المستوى الذي يقف عليه كتاب ابن تيمية «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وكتاب ولي الله دهلوي «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» وكتاب محمد حياة السندي «الإيقاف على سبب الاختلاف». مثلهم، يؤكد القرضاوي على انه في حين ان الحق الإلهي مطلق فإن المشروع الفقهي الإنساني نسبي.

خلال السنوات الأخيرة، أصبح الشيخ القرضاوي يعرف بالمدرسة الإسلامية الوسطية (أو التيار الوسطي) التي يقف على رأسها. والوسطية مصطلح ذو جذور قرآنية، يدلل على رؤية الشيخ للإسلام والمسلمين والعالم في زمن شديد القلق والاضطراب. ولا أعرف إن كان لاختيار هذا المصطلح، إرادياً أو غير ارادي، علاقة بالجدل المتفاقم منذ سنوات حول السلفية، ونزوع العديد من جهلة الدارسين والمعلقين المسلمين وغير المسلمين لكيل الاتهامات للتيار السلفي وتجاهل الدور النهضوي الكبير الذي تعهده السلفيون الإصلاحيون في التاريخ الإسلامي الحديث. هذا، بالطبع، لا يجب ان يفضي إلى إغفال حقيقة ان الشيخ القرضاوي هو في النهاية وليد الحاضنة السلفية الإصلاحية. وإن كانت الأجيال الأولى من الإصلاحيين قد نجحت في كسر قبضة الجمود والتقليد وإعلاء قيم الدين العليا، فإن الجيل الذي يمثله المرحوم الشيخ الغزالي والشيخ القرضاوي قد أوصل هذه القيم إلى الساحات الجامعية وغرف جلوس الأسر العربية المسلمة على السواء. ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، إغفال الدور الذي لعبته قناة الجزيرة في هذا المجال؛ وهو ما يؤكد من جديد قدرة الإسلام الحديث على استيعاب قوى الحداثة وامتلاك وسائلها.

بيد ان الموقف الذي سيظل يذكر لهذا العالم والفقيه والداعية الكبير هو موقفه الصلب من القضية الفلسطينية، في وقت أصبح هذا الموقف باهظ التكلفة. ولعل هذا الموقف وحده يكفي للتذكير بالشروط التي أهلت العلماء لاحتلال موقعهم في حراسة الدين وقيادة الجماعة المسلمة عبر تاريخ الاجتماع الإسلامي الطويل.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

التاريخ والتعايش والسياسة

د. علي محمد فخرو

■ الدعوة لحوار الثقافات والشعوب لن ينجح إلا أذا بني على أسس تاريخية ومعرفية وفكرية متينة. إن سلق ذلك الموضوع في مجموعة من النوايا الحسنة وبعض المقترحات العملية الهامشية في حقول التربية أو الإعلام أو حوارات الأديان أو المساعدات المالية لمؤسسات المجتمع المدني لن تؤدي إلى ردم الشّقوق العميقة بين الثقافات والشعوب في مؤتمر حضرته مؤخرا، وكان يسعى لتحسين الحوار بين ثقافات وشعوب شمال البحر الأبيض المتوسط الأوروبية وجنوبه العربية والإسلامية، أثيرت الكثير من القضايا بشكل ومستوى لن يؤديا في اعتقادي إلى تحقيق أهداف المؤتمر النّبيلة. دعني أبرز ثلاثة أمثلة لتوضيح ما أعني:

أولا: اثير موضوع التاريخ وشدد على أهمية أن تعرف شعوب المنطقة تاريخ بعضها البعض وأن يجري التفكير في اعادة كتابة ذلك التاريخ. كان تعليقي بأن التاريخ الذي يكتفي بسرد أحداث الماضي، ويبقى حبيس الماضي، ولايبني جدليّة بين الماضي والحاضر، يصبح عبارة عن سرد لحكايات مضت قد تثير الشفقة أو الغضب أو الفرح أو الفضول ولكنها حتما لا تفعل في الحاضر ولاتساهم في تغييره. ولذلك فان تفاخر مندوب يوناني بادخال بكائية الهولوكوست (المحرقة) اليهودية في كتيهم المدرسية مؤخرا لاقيمة له إلاّ إذا أبرز بصورة واضحة وصريحة كيف أدّت تلك الجريمة الأوروبية بحق اليهود إلى جريمة صهيونية أبشع وأكثر إجرامية بحق عرب فلسطين. عند ذاك يساهم التاريخ الماضي في بناء حوار حقيقي مع تاريخ الحاضر. والأمر نفسه ينطبق على الكثير من احداث التاريخ الدموي ينطبق على الكثير من أحداث التاريخ الدموي الذى اوجد العدوان وسوء الفهم من شعوب المنطقة التي نتحدث عنها. وتساءلت في الحال: هل ياترى ستقبل أوروبا أن يكتب تاريخ الهولوكوست الفلسطيني على يد النازية الصهيونية دون أن تخاف وترتعد فرائصها من إمكانية إتهامها بمعاداة السامية وتبقي التاريخ بذلك ضمن دائرة الحكايات والأساطير والتعالي على الحقيقة والواقع؟

ثانيا: أثير موضوع التعايش مع الآخر وقبوله وضرورة تضمين ذلك في المناهج المدرسية لكل بلدان المنطقة. قلت بأن الدعوة المجردة للتعايش مع الآخر لاتؤدّي إلى نتيجة إيجابية إلاّ إذا وضعت لها موازين وشروط تحكمها، فالتعايش مع أمم تحتلّ جيوشها جزءا من وطني أو تنهب شركاتها ثرواتي أو تحتقر مؤسساتها ديني وثقافتي هو نوع من العبودية أو العدمية. وقبول الشعوب لبعضها البعض يجب أن يكون بندية وباحترام غير مزيّف وباحتضان الإنسان للإنسان لا باحتضان الأسد للخروف الدّامع العينين. وعليه فان قيما من مثل العدالة في تبادل المصالح والأخوة الإنسانية والمساواة في الحقوق والمنافع يجب أن تكون في قلب ذلك التعايش المشترك. من هذا المنطلق فان على أوروبا أن تعدّل الكثير الكثير من مواقفها وممارساتها مع شعوبنا العربية والإسلامية قبل أن تطلب منا، نحن الضحيّة، أن نتقابل معها في منتصف الطريق. أما نحن نقبل أن نعلّم إنساننا كيفيّة التعايش مع الآخر فان علينا أن نعلّمه كيفيّة التعايش مع نفسه كمواطن يدافع عن حقوقه وكرامته ويقف أمام الآخر غير مُنكّس الرأس.

ثالثا: وحمل اليوم الاخير للمؤتمر صدقين تمثلت الصدمة الأولى في خطاب وزير خارجية إحدى الدول الأوروبية وهو يدعو المجتمع المدني العربي للوقوف بشجاعة للتنديد بما أسماه «الإرهاب» ضد المدنيين في الكيان الصهيوني دون أن يذكر ولو بكلمه واحدة الإرهاب اليومي المنظّم ضد المدنين الفلسطينيين ومدنهم ومساكنهم وأشجار زيتونهم. أما الصدمة الثانية فتمثلت في تصريحات البابا بشأن الإسلام. وقد بيّنت الصدمتان أن الهوة بين ضفتي البحرين الأبيض في الفكر والتاريخ تبدو ضئيلة وقزمة أمام الهوة العميقة الكارثية التي تفصلهما في ممارسة السياسة. وأن يأتي ذلك بعد يومين من ذكرى 11 ايلول (سبتمبر) وما صاحبها من محاولة بوش إلصاق الفاشية، وهي التي مورست بكفاءة نادرة من قبل نظام واشنطن السياسي في كل أنحاء العالم، بالإسلام والمسلمين فقد تبين للجميع كم أن الحقل السياسي قادر على تدمير الحوار على كل المستويات الأخرى.

الحكومة السودانية ومأزق المواجهة في دارفور

د. يوسف نور عوض *

■ ينظر المجتمع السوداني كما تنظر كثير من الجهات في المجتمع الدولي بقلق لما يجري من صراع بين الحكومة السودانية والولايات المتحدة بشأن الوقف في دارفور. ولا ينبع القلق من إحساس بصعوبة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بل أيضا بسبب عدم وضوح الأغراض التي ترمي إليها الولايات المتحدة وعدم قدرة الموقف السوداني على التعامل مع الاحتمالات كافة. ولاشك أن هناك رأيا عربيا مشتركا بأن الولايات المتحدة لا تعتبر في هذه المرحلة صديقة للعرب فهي على الرغم من رفعها راية محاربة الإرهاب ودعوتها لإقامة نظم ديموقراطية فإن ذلك لم يقربها إلى الوجدان العربي بكون المجتمعات العربية أصبحت قادرة على رؤية الانحياز الواضح الذي تمارسه الحكومة الأمريكية لصالح الكيان الإسرائيلي وسكوتها عن كثير من الجرائم التي ترتكبها الأنظمة العربية ضد مواطنيها بل وهناك وعي متزايد من قبل الشعوب العربية بأن القيم التي تنادي بها الولايات المتحدة لم تعد تلزم بها نفسها، خاصة هي تصر على الإحتفاظ بمجموعة كبيرة من الأبرياء في معتقل غوانتنامو بالإضافة إلى فضيحة المعتقلات السرية التي أنكرتها في أول الأمر ثم عاد الرئيس جورج بوش وأعترف بها. ولا يقتصر الأمر هنا على وجود معتقلين في السجون الأمريكية بكون الولايات المتحدة تمارس نفس الأساليب التي تمارسها أنظمة القمع الشمولية في مختلف أنحاء العالم وهو ما يجعل الحديث عن الديمقراطية وإقامة المجتمعات الحرة مجرد هراء.

ولكن ذلك كله لا يطمس الخصوصية التي يتميز بها الوضع في دارفور الذي هو ليس فقط عملية صراع بين الولايات المتحدة والحكومة السودانية بل هو انعكاس لحالة واقعة لا تقتصر على السودان وحده بل تتجاوزه إلى مختلف أنحاء العالم العربي حيث ينتفي مفهوم الدولة.

وهنا لا بد من الإجابة على سؤال اساسي وهو هل الحكومة هي الدولة؟ وأعني بذلك هل مجرد وجود حكومة في بلد ما يعني أن هناك دولة؟ الحقيقة هي أن الحكومة هي إحدى مؤسسات الدولة الرئيسية ولكن وجود الحكومة لا يعني بأي حال من الأحوال أن هناك دولة، وقد عبر عن ذلك سيف الدين القذافي الذي على الرغم من أن له أغراضه الخاصة فقد نبه المواطنين في ليبيا إلى عدم وجود الدولة وذلك عندما قال انتهى عصر الثورة وبدأ عهد الدولة ويعني ذلك انه خلال ثلاثة عقود حكمت فيها الثورة في ليبيا لم تكن هناك دولة وهذه حقيقة مكررة في معظم الدول العربية حيث توجد هناك نخب حاكمة ولكن لا توجد دولة لأن الدولة لا تقتصر على النخب الحاكمة وحدها بكونها مؤسسات تشمل نظم الحكم والإقتصاد والأحزاب والنظام القضائي وغير تلك من المظاهر التي يقننها الدستور وهي توجد شكلا في العالم العربي ولا توجد حقيقة، ولا يختلف السودان في ذلك لأنه على مدى خمسة عقود من الحكم الوطني لم تتأسس الدولة بل كانت هناك نخب تحكم بشعارات وطنية وثقافية غير حقيقية ولم تكن هذه النخب سواء كانت وطنية أم عسكرية تقيم اعتبارا للاختلافات العرقية والثقافية التي تنتظم البلاد وكانت هناك ظروف داخلية وخارجية تساعد على استمرار هذا الوضع حتى انفجر الأمر داخليا وخارجيا وأصبحنا نرى مجتمعا يواجه أزمة حقيقية وبدلا من أن يتوقف ليتساءل عن حقيقة ما جرى فهو يصر على حل الأمور بالعقلية القديمة نفسها دون تقدير لعواقب الأمور. وحتى لا يستمر حديثنا في الإطار النظري فنحن نفضل أن نتوقف لتحليل طبيعة المواجهة القائمة في الوقت الحاضر بين الحكومة وما يسمى بالمجتمع الدولي.

وفي البداية نعترف حسب تعريفنا أنه توجد في السودان حكومة ولكن ليست هناك دولة، وأعني بذلك أن هناك نخبة تحكم بايديولوجية تطلق عليها إسلامية ولكن هذه النخبة لم تصل إلى السلطة من خلال نظام الدولة بل أتت عن طريق الانقلاب وكان ذلك في المرحلة التي أتى بها النظام للحكم مقبولا ولكن الخريطة السياسية للعالم تغيرت ومع ذلك يريد النظام أن تستمر الأمور كما كانت في الماضي وذلك هو الخطأ الكبير، فالحقيقة التي أصبحت ملموسة الآن هي أن الحركات الجهوية سواء كانت في جنوب السودان أو في دارفور تنطلق من مواقف إقليمية لا علاقة لها بمصلحة وطنية مشتركة. والدليل على ذلك هو أنه على الرغم من رفض حكومة السودان مجيء قوات أممية إلى إقليم دارفور فقد اجتمع المكتب السياسي في للحركة الشعبية في مدينة جوبا وصرح ياسر عرمان بعد هذا الاجتماع بأن الحركة لا تمانع في مجيء هذه القوات إلى دارفور ويعتبر ذلك شرخا كبيرا في الموقف الوطني ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن المكتب السياسي وجه لوما لوزير الخارجية «لام أكول» بأنه لا يمثل إرادة الحركة الشعبية في وزارة الخارجية وهو ما دعاه للقول إنه لا يمثل في وزارته الحركة الشعبية فقط بل يمثل السودان بأسره ولكن بالطبع فإن الحركة الشعبية ليست على استعداد لقبول هذا المنطق لأنها تتصرف كحكومة مستقلة وفي أحسن تقدير كحكومة داخل حكومة وليس ذلك هو موقف الحركة الشعبية وحدها بل هو أيضا موقف جيش تحرير السودان حيث أصدر «منى أركو مناوي» تصريحا قال فيه إنه لا يمانع في مجيء قوات أممية إلى السودان وهو موقف تكرر عند حزب الأمة وحزب المؤتمر الشعبي ما يعني أن أحزاب المعارضة كلها ليست في حال وفاق مع الحكومة وانها لا تفكر في هذه المرحلة في أخطار التدخل الأجنبي بقدر ما تفكر في أن يكون التدخل الأجنبي وسيلة من وسائل إنهاء النظام القائم في الخرطوم ولكن النظام حدد موقفه سواء كان ذلك في أقوال الرئيس البشير أو في أقوال نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه الذي قال إذا كان الخيار بين أن يسقط النظام بالتنازل أو بالمواجهة فإنه يفضل المواجهة وذلك مسعى خطير لأنه مع وجود معارضة قوية للنظام في الداخل فإن الحكومة لا تستطيع أن تعتمد على المشاعر الوطنية وحدها بتحريض الناس على أن بلادهم تتعرض لغزو أجنبي بل عليها أن تدرس الإحتمالات كافة بموضوعية وتخرج بالموقف السليم درءا لخطر أكبر لا يقف عند خطر إسقاط النظام بل يتجاوزه إلى إمكان تفكك القطر بأسره. ولا شك أن الحكومة رأت كحل لأزمتها في الوقت الراهن أن تدعو المعارضة لتلتف حولها فإذا انتصرت في حملة المواجهة سعت إلى إقامة حكومة وحدة وطنية ولكن أصواتا كثيرة في المعارضة تقول ليس هناك ضمان لأن تلتزم الحكومة بما تعد به لأنه إذا انتصرت في هذه المعركة فإنها ستجير هذا الانتصار لصالحها وستعتبره رصيدا لاستمرارها رغم أنف المعارضة.

وهنا ننظر إلى الموقف الخارجي الذي يدفع بقوة نحو التدخل في دارفور وهو التدخل الذي تقول الحكومة إنها ستقاومه ولا شك عندنا أن الحكومة تعني ما تقول ولكن ليس هناك ضمان في أن القوى التي ستعتمد عليها الحكومة ستصمد إلى نهاية الشوط خاصة مع وجود معارضة قوية في الداخل، كما أن الحكومة لم تحسب حساب المواجهة التي ستأتيها من الخارج والتي قد لا تقتصر على جيوش نظامية تأتي بها الأمم المتحدة مع وجود تصميم من جانب الولايات المتحدة بضرورة إرسال قوات إلى السودان . ولا نشك في أن الولايات المتحدة ترى أن الوضع سيكون صعبا إذا لم توافق الحكومة السودانية على إرسال تلك القوات ولكن الولايات المتحدة لا تعدم البدائل التي ربما لا تقتصر على المقاطعة السياسية والاقتصادية بل قد تتجاوزها إلى تدعيم المتمردين الذين قد يشنون على الحكومة حربا لا قبل لها بها بدعم من الولايات المتحدة وهو ما قد يؤدي إلى نتائج كارثية كما قال نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه، ولا تستطيع الحكومة أن تعتمد على الدول العربية أو جامعتها لأن المواقف العربية متراجعة في جميع الميادين. وكما قالت بعض الجهات المعارضة فإن بريطانيا قدمت مخرجا للسودان من هذه الأزمة يتمثل في الحوافز التي أعلن عنها «توني بلير»، ولكن الحكومة بكل تأكيد لا تقبل هذه الحوافز حتى هذه المرحلة وهو ما ينذر بتصاعد في الموقف قبل التوصل إلى الفصل النهائي في هذه المواجهة، ولا شك أننا ندرك الدوافع التي تجعل الحكومة تتردد في قبول أي مقترح من المجتمع الدولي ولكن سواء كان هذا المجتمع على حق أم على باطل فإنه يملك القدرات التي لا تملكها حكومة السودان وهو ما يتطلب ان تعيد الحكومة السودانية النظر في موقفها بشكل كامل وتخضع الأمر إلى دراسة متأنية قبل أن تدخل البلاد في مأزق يصعب الخروج منه لأن عوامل التجزئة والتفرق في بلد كالسودان أقوى من عوامل الوحدة خاصة في هذه المرحلة التي نشطت فيها السياسة الخارجية الأمريكية وفق استراتيجيات ليس فيها ما هو في صالح السودان.

ومؤدى قولنا أن سياسة التحدي والمواجهة ربما أرضت الغرور الوطني ولكنها ليس وحدها كافية لأن تخرج البلاد من هذا المأزق الكبير ويجب هنا أن تفكر الحكومة هل هي تتخذ مواقفها لمجرد أنها تريد أن تحكم البلاد أم لأنها تريد أن تؤسس فيها دولة تصلح لتعايش مجتمع متعدد الثقافات والأعراق؟ الإجابة على هذا التساؤل بموضوعية هو الذي سيفتح الطريق أمام مخرج مشرف لأزمة دارفور.

* كاتب من السودان

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Fl